



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التنمية الصناعية

أ.م. د. محت القرشي*: المناطق الصناعية : دورها في التنمية الاقتصادية والتحديات والمشكلات التي واجهتها (مع الإشارة الى تجارب بعض البلدان) **

مستخلص

لجأت البلدان النامية في الثمانينات من القرن الماضي الى اتباع سياسات تجارية ليبرالية لمعالجة حالات الركود الاقتصادي التي مرت بها وذلك ضمن برامج التكيف الهيكلي التي فرضها البنك وصندوق النقد الدوليين و الذي اشتمل على جوانب عديدة من ضمنها الخصخصة وانشاء المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية والصناعية الحرة لغرض تنمية الصناعة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. ولتحقيق هذا الهدف قدمت هذه البلدان مختلف انواع الحوافز والخدمات الاساسية وتهيئة البنية التحتية للمناطق المذكورة. ويهدف البحث الى دراسة المناطق الصناعية وتحليل تاثيراتها في تعزيز عملية التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية وخلق بيئة استثمارية منافسة ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل وتنمية الصادرات. ويركز البحث ايضا على تحليل وتشخيص المعوقات والمشكلات التي رافقت بعض تجارب البلدان في هذا المجال. كما يطرح البحث بعض التساؤلات عن المناطق الصناعية ويحاول الاجابة عليها في نهاية البحث استنادا الى التحليلات وتجارب بعض البلدان. ويختتم البحث بتقديم ابرز الاستنتاجات وكذلك بعض التوصيات التي تعزز فرص نجاح المناطق الصناعية وتجاوز سلبياتها.

1. مقدمة : مفهوم وانواع المناطق الاقتصادية والصناعية الخاصة .

من اجل التعامل مع الظروف الاقتصادية الصعبة وللتغلب على الركود الاقتصادي، شرعت العديد من البلدان النامية باعتماد سياسات تجارية ليبرالية كجزء من برامج التكيف الهيكلي التي فرضها البنك والصندوق الدوليين على البلدان النامية الساعية للاقتراض من المؤسساتين التمويليتين الدوليتين، ومن ضمن مكونات هذه البرامج برامج الخصخصة وانشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، ومنها المناطق الصناعية. وقد انتشرت وتوسعت هذه المناطق بشكل سريع واصبحت الصين الشعبية هي الرائدة في هذا المجال وتلتها بلدان اخرى مثل اندونيسيا و الفلبين والهند وماليزيا . ولطالما اعتبرت المناطق الصناعية بانها افضل وسيلة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التنمية الصناعية

اقتصادية لتشجيع وتنمية الصناعات المتوسطة والصغيرة في البلدان السائرة في طريق التصنيع.

وهناك انواع مختلفة من المناطق الاقتصادية وان التسميات المختلفة لهذه المناطق مربكة بعض الشيء وتستخدم بشكل متبادل من قبل الحكومات ، لكن الاله من هذه التسميات هو انها تركز على حزمة السياسات والاهداف اكثر من تركيزها على التسميات لهذه المناطق ، وان جميع الانواع من المناطق المختلفة يمكن ان يعبر عنها بمصطلح عمومي وهو المناطق الاقتصادية والتي هي بمثابة جزر مسيجة تتمتع باطر تنظيمية ومؤسسية وحوافز تختلف عن باقي مناطق البلاد . و تشمل الانواع المختلفة من المناطق الاقتصادية الاتي: (1)

1. مناطق التجارة الحرة (F T Z s) Free Trade Zones

وهي عبارة عن مناطق مسيجة غير خاضعة للرسوم وتستخدم لخدمات الخزن والتوزيع لغرض التجارة والشحن واعداد التصدير .

2. مناطق تصنيع الصادرات (E P Z s) Export Processing Zones

وهي مناطق صناعية تهدف بشكل اساسي لجذب الاستثمار الموجه للتصدير وتغطي عادة مجموعة واسعة من الصناعات التحويلية .

3. المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) Special Economic Zones

وهي بمثابة مناطق جغرافية حرة لاتخضع للعديد من القوانين والانظمة الاقتصادية النافذة في البلد المعني وهي منعزلة عن باقي مناطق النشاط الانتاجي الاخرى ويحق لها التمتع بميزات خاصة ولها الحرية لتمشية نشاطاتها الصناعية داخل حدود المنطقة المعنية . وهي بذلك تتمتع بحوافز مختلفة بموجب القوانين الخاصة بالمناطق الصناعية لاغراض الانتاج الصناعي والتصدير للخارج . والتركيز في هذا البحث سيكون على هذا النوع من المناطق الاقتصادية .

4. المناطق المتخصصة (SZs) Specialised Zones

وتستهدف هذه المناطق قطاعات محددة او نشاطات اقتصادية مثل رقع الاراضي المختصة بالعلم والتكنولوجيا او مناطق للبتروكيماويات . ومن جملة الحوافز التي تتمتع بها المناطق الصناعية الاعفاء من العديد من الضرائب والرسوم على المستوردات والاعفاء من



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التنمية الصناعية

تطبيق القوانين والاجراءات المتعلقة بالنشاط وتحديد الاجور الخ. وقد تأسست اول منطقة اقتصادية خاصة منذ اكثر من خمسين عاما، الا انه منذ التسعينات اصبحت هذه المناطق احدى ادوات السياسة الصناعية الرائجة. وتشير بيانات منظمة العمل الدولية بانه في عام 1968 بلغ عدد المناطق الاقتصادية الخاصة نحو 167 منطقة تتوزع على 47 بلدا ثم ارتفع في عام 2006 الى نحو 3500 منطقة تتوزع على نحو 130 بلدا (2). وفي منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا هناك حوالي 73 من المناطق الحرة، ورغم انها تركز عادة على التجارة لكنها مؤخرا اتجهت لمغادرة النشاط التقليدي لها وتوسعت في ممارسة مهام المناطق الاقتصادية الخاصة والصناعية وذلك لتعزيز القيمة المضافة والمنافع وذلك لتنويع النشاط الاقتصادي وتهيئة فرص العمل (3).

اهمية البحث :

تتاتي اهمية البحث من اهمية المناطق الصناعية ذاتها كونها احدى ادوات السياسة الصناعية الداعمة للنمو الصناعي في البلدان المختلفة، وان انتشار المناطق الصناعية في العديد من البلدان دليل على ذلك.

هدف البحث :

يهدف البحث الى دراسة المناطق الصناعية وتحليل تاثيراتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية وخلق بيئة استثمارية منافسة ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل وزيادة حجم الناتج المحلي وتنمية الصادرات، بالإضافة الى تشخيص ومناقشة المعوقات والمشكلات التي واجهتها في ضوء تجارب بعض البلدان.

منهجية البحث :

تعتمد منهجية البحث اسلوب التحليل الوصفي والاستعانة بالادبيات الاقتصادية والتجارب العملية لبعض البلدان في مجال المناطق الصناعية، وبشكل خاص تجربة ماليزيا



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التنمية الصناعية

تساؤلات البحث :

يطرح الباحث بعض التساؤلات ويحاول الاجابة عليها في نهاية البحث والتساؤلات هي :

1. هل تنجح المناطق الصناعية دوما في تحقيق اهدافها ؟
2. ما هي العوامل المساعدة على نجاح المناطق الصناعية ؟
3. ما هي التحديات والمشكلات التي رافقت مسيرة المناطق الصناعية وسببت لها التعثر في بعض الحالات ؟ .

ولتحقيق اهداف البحث سوف نتناول الفقرات الآتية :

1. مفهوم وانواع المناطق الاقتصادية الخاصة ،ومنها الصناعية .
2. اهداف المناطق الصناعية والمنافع المتوقعة منها وادوات تنفيذها .
3. دور المناطق الصناعية في التنمية الاقتصادية .
4. التحديات والمشكلات التي رافقت بعض المناطق الصناعية .
5. ابرز الاستنتاجات والتوصيات .

اهداف المناطق الصناعية والمنافع المتوقعة منها وادوات تنفيذها

يقسم البعض اهداف الحكومات من تاسيس المناطق الصناعية الى قسمين : الاول يشمل اهداف اساسية مثل توفير الانتاج الصناعي وتهيئة فرص عمل جديدة والثاني يشمل اهداف ثانوية مثل تحويل اماكن الصناعات الى خارج المدن لتخفيف الازدحام . وعموما فان اهداف الحكومات من تاسيس المناطق الصناعية متشابهة وتشتمل على بعض او جميع العوامل الآتية (4) :

1. جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية .
2. تحريك النشاط الاقتصادي والصناعي بتنمية الانتاج من السلع والخدمات .
3. تشجيع الصادرات الصناعية في مجال السلع والخدمات .
4. خلق فرص العمل الاضافية .
5. رفع مستوى الانتاجية وخصوصا في الصناعات الصغيرة والمتوسطة .
6. نشر الصناعة ومنافع التنمية في المناطق المتخلفة اقتصاديا لتعزيز التنمية فيها .
7. تطوير الهيكل الارتكازي للبلاد .



أوراق في التنمية الصناعية

8. تشجيع بعض الصناعات التي تراها الدولة مهمة لديها .
9. اعادة توطين بعض الصناعات وخاصة الصغيرة منها ، بعيدا عن المراكز الصناعية المزدهمة .

ويقسم البعض المناطق الصناعية حسب الغرض من انشائها الى ثلاثة انواع، هي :

الاول: التشجيع (promotion) للصناعات الجديدة في المناطق التي يوجد فيها صناعات قائمة .

الثاني: تطوير (development) المناطق الصناعية في المناطق المتخلفة اقتصاديا من خلال اقامة صناعات من خارج المنطقة او من داخلها .

الثالث: اعادة توطين (relocation) المصانع القائمة في اماكن جديدة لتمكينها من التطور لانه يصعب تطويرها بسبب الازدحامات في الموطن الحالي (5) .

ولغرض تحقيق الاهداف المنشودة من تاسيس المناطق الصناعية تلجأ البلدان الى استخدام العديد من الادوات والوسائل واهمها (6) .

1. الاعفاء من الرسوم الجمركية على المواد الاولية المستوردة ووسائل التعبئة والتغليف والمكائن والمعدات المستخدمة في الانتاج بشكل مباشر ، كما هو الحال في ماليزيا على سبيل المثال .
2. الاعفاء من الضريبة على الانتاج في المناطق الصناعية وضريبة تصدير المنتجات الى الخارج .
3. الاعفاء من ضريبة الدخل والضريبة على المبيعات .
4. الاعفاء من الضريبة على الاستثمارات الاجنبية والضريبة على راس المال .
5. تأمين الحصول على الطاقة الكهربائية والماء بشكل مستقل .
6. السماح للمناطق الصناعية الاقتراض الخارجي لحد مبلغ معين سنويا .
7. استخدام اجراءات مبسطة تخص العمل والصيانة للمناطق الصناعية ومنها نظام النافذة الواحدة للحصول على الترخيص بسرعة معقولة .
8. تسهيل الحصول على التمويل باشكاله المختلفة كالقروض والمنح لشراء الارض والمصنع والمعدات والمباني .



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التنمية الصناعية

وهناك انواع اخرى من الحوافز التي اعتمدها ماليزيا لتشجيع الاستثمار الاجنبي وتطوير وتوسيع المناطق الصناعية ومنها :

- أ. اتباع سياسة حكومية تشجيعية بشأن نسبة المساهمة في راس المال للمستثمرين الاجانب . فقد كانت النسبة المذكورة مرتبطة بحجم الصادرات ، ففي عام 1986 كان يسمح للمستثمر الاجنبي ان يمتلك 100% من الاسهم اذا كانت صادراته لا تقل عن 50% من الانتاج . الا ان الحكومة قامت بالغاء هذا الشرط في عام 1998 حيث سمح للمستثمر امتلاك 100% من الاسهم في المشاريع الجديدة بصرف النظر عن نسبة الصادرات من الانتاج وذلك بسبب اشتداد المنافسة العالمية على الاستثمارات الاجنبية .
- ب. بعد ان اصبحت البنية التحتية غير قادرة لوحدها على جذب الاستثمارات الاجنبية في ظل اشتداد المنافسة الاجنبية فقد اصدرت ماليزيا لائحة خاصة وسعت بموجبها نطاق الحوافز لتشمل شريحة الرواد (pioneers) حيث منحوا علاوة ضريبية الاستثمار ، وعلاوة التصدير وذلك لتشجيع الصادرات في المناطق الصناعية .
- ج. ومن اجل تقليص حجم البطالة قامت ماليزيا في عام 1971 بتقديم اعانة لغرض الانتفاع من العمل حيث تم ربط الاعفاء من ضريبة الشركات بعدد العاملين ، وذلك لتشجيع الصناعات كثيفة العمل .
- د. ومن ناحية اخرى تم ربط الحوافز للمستثمرين بنوع الصناعة المعنية وذلك لتشجيع الصناعات التي تقرر الحكومة تشجيعها ، وخاصة تلك التي تشجع على البحث والتطوير Research and Development R&D وعلى استخدام التكنولوجيا الراقية .
- هـ. ومن بين الاهداف الاساسية التي تؤكد عليها السياسة الصناعية في ماليزيا هي السعي لتحقيق التنمية المتوازنة على نطاق البلد ككل ، وكذلك تخفيض تكلفة اداء الاعمال لتعزيز الموقف التنافسي للصناعات الماليزية ازاء الصناعات الاجنبية (7) .

دور المناطق الصناعية في التنمية الاقتصادية

تلعب المناطق الصناعية دورا مهما وملموسا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعجيل النمو الصناعي . ويتمثل هذا الدور في العديد من الجوانب المختلفة والتي تعكس بالاساس الاهداف التي تتبناها البلدان في تاسيس المناطق الصناعية والمذكورة انفا واهمها (8) :

1. جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية الى داخل البلد وتحديدًا في المناطق الصناعية .



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التنمية الصناعية

2. تنمية وتطوير الانتاج الصناعي وتعجيل معدلات النمو الاقتصادي . .
3. خلق فرص عمل جديدة وتخفيف حدة البطالة المنتشرة في العديد من البلدان النامية .
4. تنمية الصادرات الصناعية والعوائد من العملات الاجنبية .
5. رفع مستوى الانتاجية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص في المناطق الصناعية .
6. تشجيع وتنمية بعض الصناعات المرغوبة .
7. اعادة توطين بعض الصناعات وخاصة الصغيرة منها .
8. نشر منافع التنمية والتصنيع في المناطق الجغرافية المختلفة .لتحقيق نوع من التوازن فيما بين المناطق المختلفة .

ويمكن تلمس الدور التنموي للمناطق الصناعية من خلال تجارب بعض البلدان في هذا المجال . وتشير المعلومات بان نموذج المناطق الصناعية كان ناجحا في عدد من البلدان في تحقيق بعض الاهداف الاساسية من المناطق المذكورة . وعلى سبيل المثال حصلت جمهورية الدومنيكان على اكثر من مئة الف فرصة عمل في الصناعة ما ادى الى تنويع النشاط الاقتصادي وتخفيف الاعتماد الكلي على الزراعة . وظهر مثل هذا الشيء في موريشاف وكوريا الجنوبية وهندوراس والسلفادور ومؤخرا في بنغلادش وفيتنام (9) . وتشير تجربة بنغلادش ايضا الى انها حاولت جذب الاستثمارات ذات التكنولوجيا الحديثة لكن تآثير ذلك لم يتصاعد الا بعد ان اتجهت نحو قطاع الملابس لان ذلك قد سمح لها باستغلال الميزة النسبية التي لديها في هذا النشاط ذي الاجور المتدنية (10) .

ويستدل على التآثيرات الايجابية للمناطق الصناعية من خلال المؤشرات التنموية المتحققة في مجال النمو الاقتصادي السريع والمستند على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ونمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الاجمالي . ويشار ايضا الى النمو والتقدم المحرز في كل من الصين والهند وسنغافورة واندونيسيا وغيرها خلال عقدين من الزمن ،والذي ارتبط بجذب الاستثمارات الخارجية وزيادة عوائد الصادرات في تلك البلدان (11) .

وفي معرض تشخيص اسباب ومحفزات النمو في المناطق الصناعية يؤكد البعض بان العامل الحاسم والمؤثر في ذلك لم يكن الحوافز بقدر ما كان توفير المستلزمات مثل الارض الصناعية والبنى التحتية ومصادر الطاقة . ولهذا السبب فان الدراسات الحديثة تؤكد بان البنية



أوراق في التنمية الصناعية

التحتية لها تأثيرات قوية على نجاح المناطق الصناعية، في حين ان المحفزات لم يكن لها ذلك الدور القابل للقياس (12) .

وتؤشر تجربة ماليزيا في هذا الصدد الى العديد من التأثيرات الايجابية والمنافع التي حققتها المناطق الصناعية للبلد المذكور واهمها (13) :

1. ان تاسيس المناطق الصناعية الحرة في ماليزيا اعطى فرصة للبلد باتباع استراتيجية مزدوجة اولها تاسيس صناعات موجهة للتصدير وثانيها صناعات للاحتلال محل الواردات .
2. ان تطور المناطق الصناعية الحرة قد وفر بيئة مواتية للشركات المتوجهة للتصدير، سيما وانها تتمتع بميزة سهولة استيراد المواد الخام والمكانن ومستلزمات الانتاج الاخرى، فضلا عن تمتعها بخدمات البنى التحتية المتطورة لديها .
3. ان من اهم الفوائد التي نتجت عن المناطق الصناعية في ماليزيا هي ظهور الصناعات الالكترونية والكهربائية .
4. ان دخول الشركات متعددة الجنسية في الصناعات الالكترونية و الكهربائية قد سهل وشجع نقل التكنولوجيا الى العاملين الماليزيين والذين ارتقوا الى مواقع قيادية في الادارة وفي الجوانب الفنية .
5. ان تنامي عدد الشركات العالمية في المناطق الصناعية في ماليزيا قد شجع على ظهور وتطور الصناعات المحلية المساندة والتي تجهز القطع والاجزاء والخدمات للشركات العالمية القائمة في البلد .
6. ساهمت الشركات متعددة الجنسية العاملة في المناطق الصناعية في تدريب العاملين من خلال العمل فضلا عن دور الاستثمار في رفع مستوى خبرات الموظفين الاداريين والفنيين .
7. ان نمو وتطور المناطق الصناعية قد ولد الالاف من فرص العمل والتي ساهمت في تخفيف حدة البطالة، وخاصة في بداية ظهور المناطق الصناعية في بداية السبعينات .
8. ان نمو وتطور المناطق الصناعية قد ادى الى ظهور قاعدة واسعة من العمالة النسوية، كما عملت هذه المناطق على فتح الباب لفرص العمل للنساء اللائي يعملن كمشغلات (operators) في المصانع الالكترونية والكهربائية .



أوراق في التنمية الصناعية

وبالاستناد الى تجربة بلدين عربيين هما مصر والاردن فهناك دراستان اجريتا على البلدين المذكورين في مجال المناطق الصناعية المؤهلة واللذان تؤكدان بان المنطقتين الصناعيتين في كل من مصر والاردن قد حققتا اهدافهما في المدى القصير، وخصوصا في مجال التشغيل والقيمة المضافة والاستثمار، رغم وجود الاختلافات في مستوى الاداء فيما بينهما. الا ان الدراستين تستنتجان بان دور المناطق الصناعية في الامد الطويل ليس واضحا (14).

التحديات والمشكلات التي رافقت المناطق الصناعية

ان المتتبع للادبيات الاقتصادية المنشورة عن تجربة المناطق الصناعية بان هناك العديد من التحديات والمشكلات التي رافقت عمل هذه المناطق في بعض البلدان وتركت تاثيرات سلبية عليها .. ولا بد من الاشارة ابتداء بان تجربة البلدان الاسيوية في مجال المناطق الصناعية، على سبيل المثال، ليست متطابقة او موحدة لكي تسمح بالاستنتاج بان المناطق الصناعية، في جميع الحالات، تحقق تاثيرات ايجابية على التنمية وخصوصا في الامد الطويل، حيث يلاحظ في هذا الصدد بان بعض البلدان انتفعت من المناطق الصناعية مؤقتا في حين ان بلدانا اخرى لم تنتفع (15). وفي ادناه نستعرض اهم هذه التحديات والمشكلات التي تركت تاثيرات سلبية عليها.

1- ان الصين والهند قد حققتا نموا سريعا في الناتج المحلي الاجمالي والاستثمارات الخارجية خلال عقدين من الزمن الا انهما استمرتا في المعاناة من البطالة والفقر المدقع والجوع (16). فرغم النمو الاقتصادي المحرز في بلدان اسيا فانه في عام 2000 كان معدل البطالة فيها يقترب من 4,7% من قوة العمل ويعني ذلك ان نحو 79 مليون شخص عاطل عن العمل ومن مقارنة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مع معدل النمو في التشغيل نجد ان الاول كان 6.4% مقابل 1.6% للثاني خلال المدة المذكورة (17).

ولابد من الاشارة في هذا الصدد ان مشكلة البطالة مشكلة كبيرة وومتشابكة وتعتمد على عوامل كثيرة منها السياسات الاقتصادية المتبعة ونوع التكنولوجيا المستخدمة والظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة التي يمر بها البلد. ولهذا لا يتوقع من المناطق الصناعية لوحدها ان تحل مشكلة البطالة في بلدان كبيرة مثل الصين والهند وغيرها. وتجدر الاشارة الى ان المنطقة الصناعية ما هي الا احدى وسائل وادوات السياسة الصناعية ويتعين ان



أوراق في التنمية الصناعية

تتضافر العديد من الوسائل لمعالجة مشكلة البطالة مثل بقية ادوات السياسة الاقتصادية والادارة الحصيفة والاستقرار السياسي والاقتصادي الخ .ومن جهة اخرى فان قدرة الاستثمار الاجنبي على توليد فرص العمل في بلد ما تعتمد بشكل كبير على طبيعة سوق العمل ومستوى المعرفة والمهارة لقوة العمل .

2- وبخصوص تاثير المناطق الصناعية على الاستثمار الاجنبي يؤكد البعض بانه رغم ان المناطق المذكورة تساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية فان الاستثمار الاجنبي في بعض الحالات يعمل على ازاحة الاستثمار المحلي ويحل محله وذلك بسبب التكنولوجيا المتقدمة في الاستثمار الاجنبي والادارة الافضل وعمليات التصنيع الاكفأ .ان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي تعتمد على نوعية الاستثمار والبيئة التنظيمية المحلية التي بدورها تتحدد بالعوامل العالمية وليس بالبلدان الفقيرة .ولهذا السبب يستنتج البعض بان التدفق الكبير للاستثمارات الاجنبية ,في بعض الحالات ,لم يساهم بشكل كبير في تنمية الاستثمار المحلي (18) .

3- اما العلاقة بين المناطق الصناعية والنمو المستدام فان التجارب تشير الى ان المنافع الناتجة عن المناطق الصناعية في غالب الاحيان تنحصر في الامد القصير .فالمناطق الصناعية تستند الى الاسواق الحرة والسياسات الليبرالية وكذلك المزيد من الخصخصة , لكن العديد من الباحثين يعارضون الفكرة القائلة بان المزيد من الليبرالية ومن برامج الخصخصة وفرض الاسواق الحرة سوف تقود ،بالضرورة الى النمو المستدام وذلك لان الاستثمار الاجنبي في المناطق الصناعية يعتمد بشكل كبير على الاسواق العالمية وعلى الاقتصاد العالمي الذي هو بطبيعته متقلب (19) .فقد اكد تقرير لمنظمة الاونكتاد بان اسبدال السياسات الحكومية التدخلية بالسياسات التي يقودها السوق قد فشلت في تحقيق التنمية الشاملة في البلدان الفقيرة (20) .

4- ومن جهة اخرى ينتقد البعض التاثير السلبي للمناطق الصناعية على العوائد المالية للحكومات ويذكرون في هذا الصدد بان معظم البلدان الاسيوية قد قدمت حزما مربحة للمستثمرين الاجانب في المناطق الصناعية وسمحت لهم بحرية تحويل ارباحهم الى الخارج .وتشير بعض التجارب في هذا المجال بان مثل هذه الحزم من المحفزات المالية قد ادت الى تقليص العوائد المالية للبلدان المضيفة ،وبالتالي فانها لا تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الطويلة الامد او الاعتماد على النفس . وقد حذر وزير المالية الهندي وكذلك بنك الاحتياط المركزي في الهند ، بالاضافة الى صندوق النقد الدولي بان الاعفاءات



أوراق في التنمية الصناعية

- الضريبية الكبيرة الممنوحة الى الصناعات العاملة في المناطق الصناعية تفقد الدولة المزيد من العوائد المالية المحتملة ، لان عددا متزايدا من الصناعات بدأت تترك اماكنها وتدخل في المناطق الصناعية لتتجنب دفع الضرائب (21). وقد لوحظ في تجربة الصين بان بعض المصانع قامت بتصفية اعمالها حال انتهاء فترة الاعفاء من الضرائب والرسوم (22) وهذا معناه ان بعض الشركات تستغل فترة الاعفاءات والحوافز لتجني منها ارباحا كبيرة ومن بعدها تترك البلد وتذهب الى الخارج . وفي منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لوحظ بانه رغم اعتماد الحكومات على الانواع الاخرى من الحوافز الا انها لاتزال تلجا بشكل كبير الى استخدام الحوافز الضريبية دون وجود قيود محددة مما ادى الى تحقيق مكاسب غير متوقعة للمستثمرين. وتجدر الاشارة ان معالجة هذه الاشكالية ، بطبيعة الحال ، تتطلب عدم المغالاة في تقديم الحوافز المالية للصناعات العاملة في المناطق الصناعية ومحاولة تحقيق نوع من التوازن بين منافع الصناعات العاملة في المناطق المذكورة وبين منافع البلد المضيف لهذه الاستثمارات . لكن مثل ذلك قد لا يكون من السهولة بمكان تطبيقه في ظل بيئة المنافسة الشديدة فيما بين البلدان لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية.
- 5- ويؤخذ البعض تجربة المناطق الصناعية بانها لم تحقق التوازن فيما بين الاقاليم داخل البلدان المضيفة للاستثمارات ويقولون بان الاستثمارات الاجنبية لتي تدفقت على المناطق الصناعية لم تكن متوازنة فيما بين المناطق والاقاليم المختلفة، ولهذا فقد سببت حدوث تباين فيما بينها من حيث توزيع منافع التنمية . وقد لوحظت هذه الظاهرة في كل من الصين والفلبين وبنغلادش والهند . ولهذا فان تجربة العديد من البلدان الاسيوية تبين بان المناطق الصناعية احيانا تعزز النمو غير المتوازن داخل تلك البلدان (23) . لكن استفادة بعض الاقاليم من ثمار التنمية اكثر من غيرها لا يشكل بالضرورة انتقادا للمناطق الصناعية لان هذه المشكلة من اختصاص السياسة الصناعية بمعناها الواسع والتي يتعين عليها توجيه وتحفيز الاستثمارات في المناطق الجغرافية المختلفة قدر المستطاع وان لاتحمل المناطق الصناعية وزر انعدام التوازن في منافع التنمية .
- 6- وهناك مشكلة اخرى يمكن ان تواجه بعض المناطق الصناعية والناجمة عن حدوث مشكلات ضمن مسار تطور المنطقة الصناعية والذي قد يهدد استمرار وجودها ومنافستها للمناطق الصناعية الاخرى . فمن خلال تجربة بلدان مثل الصين وبنغلادش والفلبين ، على سبيل المثال ، وخصوصا في المراحل الاولى من تطورها ، ان الصناعات المعنية هنا هي صناعات ذات كثافة عمالية وتعتمد تقنيات متدنية التكلفة ولهذا فان العمال يكونون خائفين من فقدان اعمالهم من جراء التنافس فيما بين البلدان المختلفة والتي يميل البعض



أوراق في التنمية الصناعية

منها الى منح مزايا وحوافز اكبر من مثيلاتها في البلدان الاخرى. وقد تجسد ذلك في تجربة كوريا الجنوبية وتايوان خلال الستينات والسبعينات، حيث كانت تنتج منتجات تصديرية الى الولايات المتحدة الامريكية واليابان واوروبا. لكنه مع ارتفاع مستويات الاجور في المناطق الصناعية في البلدان المذكورة اصبحت تلك المنتجات غير منافسة ما دفع راس المال الى الهرب الى مناطق اخرى واطئة الاجور في بلدان مثل اندونيسيا وتايلاند والمكسيك (24). ولهذا السبب فان العمالة في المناطق الصناعية غالبا ما تكون ذات طبيعة مؤقتة، وليس هناك ضمانات لاستمرار فرص العمل لذوي المهارات المتدنية في المنطقة الصناعية.

7- وهناك تحدي اخر يواجه المناطق الصناعية هو ظهور وتنامي ظاهرة العولمة وتحريم التجارة الحرة وقواعد منظمة التجارة العالمية وما يمكن ان تتركه من تأثير سلبي على امكانية المناطق الصناعية لجذب الاستثمارات الاجنبية، وخصوصا في ضوء الغاء رسوم الاستيراد لاغراض تحرير وانسيابية التجارة الخارجية، وخصوصا مع بعض البلدان الاسيوية. وعلى سبيل المثال بدأت ماليزيا، منذ عام 2003 بتخفيض الرسوم الجمركية بشكل تدريجي على المنتجات الخاصة بمنطقة (AFTA) لكنه لم يلحظ حدوث انسحاب الشركات من المناطق الصناعية. ويعتقد البعض بان تطبيق بنود (AFTA) من شأنه ان ينفع المستثمرين الاجانب بسبب البنى التحتية المتطورة الماليزية (25)..ولهذا يتوقع البعض بان اتفاقيات التجارة الحرة لماليزيا مع شركائها التجاريين مثل اليابان والصين وامريكا سوف لن تؤثر سلبا على الشركات في المناطق الصناعية الحرة. ويشار هنا بان المناطق الصناعية في ماليزيا تنتفع من قربها من الصناعات المساندة والخدمات اللوجستية وكذلك التدريب على المهارات لتطوير الموارد البشرية، كونها مواقع صناعية اساسية للمستثمرين الاجانب الذين يستهدفون توسيع الاسواق الاقليمية والعالمية. وعلى كل حال فان المناطق الصناعية يجب النظر اليها على انها وسيلة لتسهيل وجذب الاستثمار للبلد ويتعين دعمها بسياسات وادوات اخرى صديقة لبيئة الاعمال.

8- فضلا عما سبق هناك مشكلة التقلبات في النشاط الانتاجي من فترة الى اخرى والتي تنعكس سلبا على الانتاج وعلى العمالة وعلى العوائد المالية من النشاط الانتاجي. وعلى سبيل المثال فان تجربة ماليزيا تبين بان الصناعة الالكترونية والكهربائية لديها تمر بفترات انتعاش وكساد متعاقبة مما يؤثر على حجم الانتاج وعلى تشغيل العمالة وعلى عوائد الشركة المعنية (26).



أوراق في التنمية الصناعية

9- وبخصوص التحديات والمشكلات التي واجهت منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا Middle East and North Africa، والمعروفة اختصارا باللغة الانجليزية MENA، فقد تمثلت بالاتي (27):

- أ. ضعف الصلة بين كل من الصناعة والصادرات والاستثمار وبين استراتيجيات المناطق الاقتصادية، اذ ان في العديد من الحالات تكون المناطق عبارة عن مبادرات تنموية غير منسقة.
- ب. ان الاستراتيجيات غير المتوافقة وغير المتسقة قد ادت الى حصول تضارب بين سلطات المنطقة وبين هيئات تشجيع الاستثمار .
- ج. وبخصوص دور القطاع الخاص لم يتم تسهيل عمله بشكل كافي، فضلا عن ضعف الشفافية في معظم العمليات التي تخص المستثمرين والتنمويين في القطاع الخاص في مجال تصميم الارض وعمليات المزايدات ومعايير الاختيار الخ.
- د. وفي مجال التصميم والتسهيلات المقدمة يذكر بان عمليات تصميم وتخصيص الارض ليست معترفا بها قانونا وان البنى التحتية خارج موقع المنطقة الاقتصادية لم تكن متطورة بالنسبة للمنطقة الاقتصادية، فضلا عن ضعف خدمات تطوير الاعمال (مثل السيطرة النوعية والتقييس) وضعف حزم التطوير والتسويق في المناطق الاقتصادية .

10. وهناك مشكلة اخرى تعاني منها المناطق الصناعية وهي ان قوانين العمل النافذة في البلدان المضيفة للاستثمار الاجنبي لا يتم تطبيقها في المناطق الصناعية، كما ان الحكومة ليس لديها التأثير اللازم للاشراف على تطبيق واحترام حقوق العمال في المناطق المذكورة. و ان نشاط نقابات العمال اما محظور او لا يتم تشجيعه في المناطق الصناعية. فقد اشارت دراسة اعدت في عام 2004 من قبل قسم التنمية الدولية في المملكة المتحدة حول معايير العمل وتخفيف الفقر بانها لاحظت بانه في فترات النمو فان حقوق العمال يتم التغاضي عنها في الصين(28). فالحد الأدنى للاجر لا يتم تطبيقه في المناطق الصناعية، كما ان ساعات العمل المحددة لا يتم الالتزام بها، فقد ذكرت دراسة لمنظمة العمل الدولية بان العمال في المناطق الصناعية في اسيا يعملون بين 10-12 ساعة في اليوم، ويمكن ان تمتد احيانا الى 16 ساعة. ومن واقع تجربة ماليزيا فان انتقادا يوجه للمناطق الصناعية بسبب حرمان العمال في الصناعات الالكترونية والكهربائية من تشكيل اتحاد للعمال لحماية حقوقهم،



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التنمية الصناعية

لكن البعض ،ورغم اعترافه بهذا الانتقاد يؤكد بان العمال في الشركات متعددة الجنسية يتمتعون برواتب اعلى من العمال الذين يعملون في الشركات الاخرى خارج المناطق الصناعية.

ومن جهة اخرى فان النساء يمثلن الحصة الاكبر في قوة العمل في المناطق الصناعية في معظم البلدان النامية وان تجربة هذه البلدان في هذا المجال تظهر جليا ظاهرة استغلال النساء في هذه المناطق وخاصة في ما يتعلق بالاجور المتدنية التي تدفع للنساء بالمقارنة مع اجور الرجال لنفس الاعمال. ويظهر هذا النمط من الاستغلال للنساء بوضوح في تجارب البلدان الاسيوية (29).

ولكل هذه الاسباب تتصاعد اصوات العاملين في المناطق الصناعية في العديد من البلدان المعنية ،سواء في الصين او الهند او غيرها من البلدان ،وتتصاعد معها الاحتجاجات لدى العمال من الرجال والنساء ضد الشروط غير العادلة وضد العقود التي تنتظمها ،هذا فضلا عن احتجاجات الفلاحين في تلك المناطق بسبب فقدانهم لمصادر عيشهم المتمثلة في الاراضي الزراعية وذلك بسبب طردهم منها وتحويل تلك الاراضي الى مناطق صناعية (30) . ومن هنا يتزايد الوعي لدى المجتمعات ،على المستوى القطري او العالمي ،بمدى تأثير المناطق الصناعية على حياة الفقراء في البلدان النامية. وتتزايد معها اصوات الاقتصاديين والناشطين الاجتماعيين ضد سياسات المناطق الصناعية ويظهرون ما يعتبرونه اكذوبة النمو الاقتصادي الذي تولده المناطق الصناعية في بعض البلدان ،على الاقل. ففي الصين ، على سبيل المثال ،بلغ عدد الاحتجاجات والندوات ضد سياسة المناطق الصناعية في عام 2003 نحو 58 الف احتجاج واضطراب في ارجاء الصين. وكذا الامر في الهند ، حيث المقاومة العفوية ضد توسع المناطق الصناعية. وقد امتدت الاحتجاجات الى سريلانكا وفيتنام والفلبين وبنغلادش. ويتخوف البعض من ان هذه الظاهرة قد تجعل المناطق الصناعية لا مستقبل لها في بلدان اسيا (31) .

ومن هنا يتساءل البعض عن تداعيات نموذج التنمية المستند الى مبادئ الليبرالية ،الذي يعرف التنمية من خلال النمو الاقتصادي فقط وليس من خلال الرفاهية لعامة الناس. ويشير البعض هنا بان التنمية في هذا المفهوم تقتصر على بعض الجيوب وعلى افراد او جماعات من الطبقات ذات الامتيازات . ويذهب البعض الى حد انه يرى بان تجربة المناطق الصناعية في بلدان اسيا على الاقل تؤكد بان النمو الاقتصادي المحفز من خلال المناطق الصناعية قد لا



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التنمية الصناعية

يستمر في الامد الطويل ، وان نموذج التنمية الذي يركز على النمو حصرا هو بطبيعته خال من مبادئ حقوق الانسان ، حيث ان الشركات متعددة الجنسية تكون قوية بما فيه الكفاية لتهيمن على حكومات البلدان وتقرر مستقبل شعوبها (32).

التوجهات الحديثة في المناطق الاقتصادية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا

اقدم عدد من حكومات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا على تبني تغييرات جديدة في سياساتها تجاه المناطق الاقتصادية الخاصة لتتماشى مع التغييرات العالمية في مجال تصميم المناطق الاقتصادية ومواجهة الاهداف الاقتصادية-الاجتماعية.ومن هذه البلدان الاردن و ابو ظبي ومصر والسعودية وعمان .ومن اهم هذه التغييرات هي (33) :

1. الابتعاد عن منهج التنمية الكلاسيكية في مجال المناطق التجارية الحرة ومناطق تصنيع الصادرات ونحو المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق المتخصصة ، مع التركيز على القيمة المضافة العالية .
2. توسيع دور القطاع الخاص في تطوير وادارة المناطق المذكورة .
3. استخدام المحفزات الادارية والتركيز على خدمات البحث والتطوير (R&D) وتطوير المهارات كمحفزات لجذب الاستثمار .
4. تاسيس مراكز خاصة لتطوير المهارات من قبل المستثمرين لتهيئة العمال الماهرين بالتعاون مع وزارة العمل ومراكز التدريب الصناعي .
5. تهيئة خدمات الإقامة والسكن للعاملين في المناطق الصناعية تتلاءم مع المواصفات المطلوبة وتوفر وسائل الراحة والترفيه .

الاجابة على تساؤلات البحث

وبالعودة الى تساؤلات البحث يمكن الاجابة عليها وحسب ترتيبها في بداية البحث

كالاتي

1. لقد سجلت المناطق الصناعية ، في العديد من الحالات ، نجاحا في تحقيق الكثير من اهدافها الاساسية ، لكن بعض المناطق الصناعية ورغم نجاحها في الامد القصير الا ان النجاحات قد تلاشت في الامد الطويل لاسباب مختلفة ذكرت انفا .
2. ان من اهم الشروط الواجب توفرها لنجاح المناطق الصناعية هي الاتية :



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التنمية الصناعية

- أ. وجود سياسات واضحة ومتسقة فيما بينها لتحقيق اهداف المناطق الصناعية .
 - ب. توفر بنية تحتية ملائمة .
 - ج. وجود خزين كافي من العمال المهرة والفنيين .
 - د. وجود عدد كافي من المنظمين القادرين والراغبين للاستفادة من التسهيلات والمنافع المقدمة لتأسيس وتطوير المناطق الصناعية .
 - هـ. وجود مؤسسات حكومية قادرة على التخطيط والتنفيذ للسياسات الصناعية المتعلقة بالمناطق الصناعية .
3. اما التحديات والمشكلات التي رافقت عمل المناطق الصناعية في بعض الحالات فهي عديدة ومتنوعة وقد ورد ذكرها انفا بشكل مفصل .

استنتاجات وتوصيات

الاستنتاجات

1. هناك جملة من العوامل التي تساعد على نجاح المناطق الصناعية وهي توفير الدعم الحكومي للمناطق الصناعية باشكاله المختلفة وخصوصا في البلدان الاقل تطورا .ومن ضمن اشكال الدعم توفير التمويل الميسر وتقديم مختلف انواع المحفزات المالية وغيرها ووتوفير الخدمات الاساسية والفنية مثل الكهرباء والمياه وضمان تجهيزهم بالمواد الخام وخدمات التسويق للمنتجات وكل ما يساهم في رفع كفاءة الانتاج وتخفيض التكاليف الانتاجية وتحقيق الارباح .



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التنمية الصناعية

2. رغم النجاحات التي تحققت للعديد من المناطق الصناعية في العديد من البلدان ، نجد ان العديد من الظواهر السلبية ، وخصوصا في مجال تطبيقات قوانين العمل وتجاوز حقوق العمال واستغلال العمالة النسوية ومصادرة الاراضي الزراعية من الفلاحين وغيرها من المشكلات ، والتي ادت الى تصاعد الاحتجاجات ضد المناطق الصناعية في عدد من البلدان الاسيوية .
3. يستنتج البعض بانه ليس مجرد وجود المنطقة الصناعية والبنى التحتية من شأنه ان يجذب الاستثمار الاجنبي، والمهم ايضا هو مدى ملائمة برامج المنطقة الصناعية للسياق العام الذي تقدم به هذه البرامج ومدى الفاعلية التي يتم بموجبها تصميم وتنفيذ وادارة هذه المناطق ،فهي التي تحدد مدى نجاح او فشل المنطقة
4. ومن واقع تجربة ماليزيا يشير البعض بانه رغم التحديات والمشكلات التي واجهت ماليزيا لاتزال المناطق الصناعية قائمة وتستطيع جذب الاستثمارات الاجنبية لرفد الصناعات التصديرية وكذلك الصناعات المعوضة عن الاستيراد .

التوصيات

استادا الى ما تقدم يمكن اقتراح بعض التوصيات التي تعزز من فرص نجاح المناطق الصناعية واهمها الاتي . :

1. لغرض المساهمة في نجاح المناطق الصناعية يتعين ان يكون النشاط الصناعي المقترح في المنطقة الصناعية منسجما مع النشاطات الصناعية القائمة ومع المهارات المتوفرة في المنطقة .
2. ضرورة توفير الدعم الحكومي باشكاله المختلفة بما فيها التمويل الميسر والتسهيلات المالية
3. ضرورة توفير الانواع المختلفة من الخدمات الاساسية والفنية والمهارية والادارية .
4. التعامل مع جميع انواع التحديات والمشكلات التي ترافق عمل المناطق الصناعية والعمل على تخفيف تاثيراتها السلبية ، وخصوصا في مجال تجاوز حقوق العمال في مجال مستويات الاجور او شروط العمل ومعاملة النساء العاملات واجورهن المتدنية مقارنة مع الرجال في الاعمال المتماثلة .
5. السعي لتحقيق نوع من الموازنة بين حجم المحفزات المالية الممنوحة للمشاريع الصناعية وبين المنافع المتوقعة للبلد المضيف للاستثمار وذلك لتجنب تحمل خسائر



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التنمية الصناعية

كبيرة في العوائد المالية من جراء الاسراف في تقديم المحفزات المالية للشركات الاجنبية العاملة في المناطق الصناعية . .
6. السعي المستمر للحفاظ على مستوى التنافسية للمنتجات المحلية بالمقارنة مع المنتجات الاجنبية المنافسة، ومحاولة تحسينها او منعها من التدهور .
7. ومن اجل نجاح المناطق الاقتصادية في تحقيق اهدافها في مجال السياسات فان المنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادي والتنمية تؤكد بان هذه المناطق يجب ان لاتستخدم كبديل عن مساعي البلدان في مجال الاصلاحات التجارية والاستثمار ، كما ان المناطق المذكورة يجب ان تخلق روابط مع الاقتصاد المحلي كي تعمل على توليد فرص التشغيل ونقل المعرفة (33).

(*) اقتصادي و رئيس قسم العلوم المحاسبية والمصرفية في كلية المنصور الجامعة ، بغداد .

(**) نشر هذا البحث في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية لكلية الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية في العدد الرابع والخمسون 2017 .

الهوامش والمراجع

1. MENA-OECD Programme ,Designing Economic Zones for Effective Investment Promotion ,Working Group 1 :Investment Policies and Promotion 15-16 Feb .2010,Amman,p 4 .
2. Thomas Farole, Special Economic Zones ,What have we learned ?28 September,2011,p1 .

www.voxeu.org/article/special-economic-zones-what-have-we-learned.

3. OECD, Observer, Free Zones :Benefits & Costs .

www.oecdobserver.org/news/archivestory.php/aid/3101/FreeZones:_Benefits...



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التنمية الصناعية

4. Special Economic Zones (SEZs)/Export Oriented Units (EOUs),p 1.

www.commerce.nic.in/annual2006-07/html/chapter6.html

Also ,UNIDO , The Effectiveness of Industrial Estates in Developing Countries ,N ,Y.1978 ,pp (8-10).

5. UNIDO ,ibid,p 8 .

6. Special Economic Zones (SEZs),op.cit.,p2 .

7. Yeow Teck Chai and Ooi Chooi Im , The Development of Free Industrial Zones –The Malaysian Experience ,27 April 2009,pp (17-18).

8. UNIDO ,op.cit.,p8 . Also , Thomas Farole ,op.cit.,p 2 .

9. Thomas Farole,op.cit. p 1 .

10.Ibid ,p2 .

11.Ujjiani Halim ,Special Economic Zones (SEZs) Untold Agonies ,Experiences from Asian Countries ,SEZs as Engine of Economic Growth in Asia :Acritical Appraisal ,p11 .

12.Thomas Farole ,op.cit.,p2 .

13.Yeow Teck Chai and Ooi Chooi Im ., op.cit., pp (11-14) .

14. للمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر الدراستين :

Ahmed Farouk Ghoneim and Talib Awad., Impact of Qualifying Industrial Zones on Egypt and Jordan.,Acritical Analysis :pp (1-5) .

15. Ujjiani Halim.,SEZs, as Engin of Economic Growth ,op.cit.,p11 .

16.Ibid.,p11 .

17.U jjiani Halim,SEZs,Employment and Labour Rights a Major Concern in SEZs,p15.

18.Sahoo pravakar,FDI hn South Asia :Trends and Prospects ,2006 .

نقلا عن :

Ujjaini Halim ,SEZsas Engin of Growth hn Asia ,op.cit., p 11 .



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التنمية الصناعية

19. Ujjaini Halim, ibid, p 13 .
20. Ibid., p 13 .
21. Ibid p 14 .
22. Ibid , .
23. Ibid , p 12 .
24. Ibid , p 16 .
25. Yeow Teck Chai and Ooi Chooi Im., op.cit., p 22 .
26. Ujjiani Halim., SEZs, Employment and Labour Rights , op. cit ., pp (14-18).
27. MENA- OECD Programme, op.cit ., pp15-16.
28. Ibid ., p17 .
29. Ibid., p 19 .
30. Ibid ., p 19 .
31. Ujjiani Halim , SEZs-Growing Resistance A gainst SEZs , p 28 .
32. Ibid., p 29 .
33. MENA-OECD, op.cit., pp7-14 .
34. باسم عبد الهادي حسن ، تجربة المناطق الاستثمارية في العراق ، جريدة المدى ، الثلاثاء 2010-6-15 .